



الرقابة و«تلك الرائحة»

صنع الله إبراهيم

قال يوسف إدريس في شهادة له: «في حياتي تجاربٌ كثيرةٌ هي مصادرُ إلهامي. عالم كامل، أفكار وموضوعات لا أستطيع أن أنشرها، ليس في مصر فحسب وإنما في كلِّ العالم العربي. أنظمة الحكم في العالم العربي غبية جداً، وقوية جداً، وباطشة جداً بحيث لن تُسمع بكتاباتي الجيدة وأفكاري. فالكلام عن موضوعات مثل الجنس مثلاً لا يتم بحرية - ليس الجنس المتحرر من أي قيد، وإنما التفكير الحر عن الجنس وعن الدين وعن جميع الأشياء التي تغلي في المجتمع ولا يناقشها أحد. نحن نحتاج إلى قدرٍ كبيرٍ من الحرية. إنها الأوكسجين.. وأنا فعلاً أختنق.»^(١)

إن حديث إدريس هذا إشارة واضحة إلى أن أكثر المجالات عرضةً للرقابة هي: الجنس والدين والسياسة، وهي مجالات تتنازع الرقابة عليها السلطات الحاكمة لأسباب سياسية، والمجتمع لأسباب دينية وأخلاقية مترتبة، ثم الكاتب نفسه الذي قد يجد رقيباً قابلاً في داخله.

الكاتب والألغام

وبالنسبة إلى السياسة، فإن الرقابة الأكثر عنفاً كانت تثتقك حق التعبير والمعارضة باعتقال وسجن أصحاب الأفكار التي تعتبرها النظم مناهضة أو مخالفة. وطبقاً لقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٣ أصبحت معارضة مبادئ ثورة يوليو ١٩٥٢، وما أُطلق عليه «ثورة مايو» الساداتية عام ١٩٧١، «عملاً غير قانوني». والواضح تاريخياً واجتماعياً أنه حيثما تنقلص حقوق التعبير السياسي تنقلص على هذه الخلفية حقوق التعبير الأدبي، أو تصبح عرضةً للمنع وإحكام الرقابة عليها بسهولة. ويتحرك الكاتب في حقول من الألغام، بعضها تضعه الأنظمة الحاكمة، وبعضها يضعه السياق الاجتماعي العام لمجتمعات متخلفة. وقد لا يتعرض الكاتب بنفسه لانفجار لغم، إلا أن الانفجارات التي حوله تترك أثرها فيه وتعلمه أن هناك خطوطاً حمراء قد يتعرض الكاتب إذا تجاوزها للاعتقال، أو لمصادرة كتابه، كما حدث مع د. لويس عوض الذي أدلى بشهادة لغالي شكري^(٢) قال فيها بشأن مصادرة كتابه مقدمة في فقه اللغة العربية:

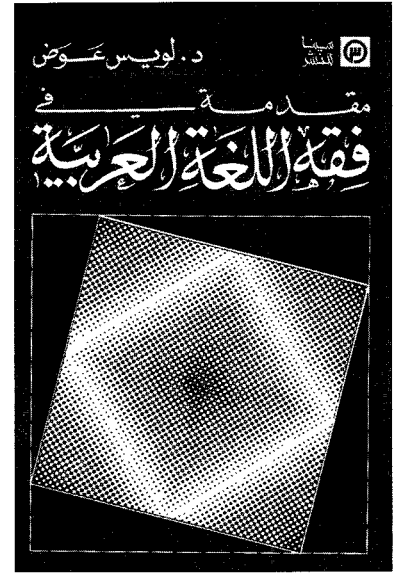
«كان الكتاب قد صدرَ أوائلَ عام ١٩٨١ عن الهيئة العامة للكتاب في مصر، التابعة للدولة، وبيع منه حتى يوم مصادرته في آخر العام نفسه تسعمائة نسخة من المطبوع وهو ثلاثة آلاف نسخة. وفي هذه الأثناء كُتبَ أحدهم ١٣ مقالاً في مجلة الإذاعة والتلفزيون ضدَّ الكتاب من وجهة نظر دينية. وفي السادس من سبتمبر ١٩٨١ أرسل مجمعُ البحوث الإسلامية مذكرةً إلى مباحث أمن الدولة تطالب بالتحفظ على الكتاب ومساءلة مؤلفه. وطلبت المباحث من هيئة الكتاب منع تداوله حتى يُفصل القضاء في أمره. وفي ديسمبر ١٩٨١ طُرقَ بابَ مكتبي ضابطُ

١ - ماريا ستاغ، حدود حرية التعبير، ترجمة طلعت الشايب (القاهرة: دار شرقيات، ١٩٩٥).

٢ - غالي شكري، المثقفون والسلطة في مصر (القاهرة: دار أخبار اليوم، ١٩٩٠).

يسلمني استدعاءً لمحكمة جنوب القاهرة. ونصحت المحامي أن يقول للمحكمة إن هذه قضية لغوية تحتاج للتحكيم فيها إلى المجمع اللغوي لا إلى مجمع البحوث الإسلامية. وبعد عامين تقريباً فوجئت بأن الحكم قد صدرَ بالصادرة النهائية دون أن أحاط علماً بذلك... إنهم لم يعتقلوني في حملة سبتمبر ١٩٨١، لكنهم فعلوا ما هو أبشع، إذ اعتقلوا كتابي.»

وقد صدر كتاب د. لويس عوض في طبعة ثانية عام ٩٣ عن دار سينا للنشر في إطار موجة من الإفراج عن الكتب المصادرة. كما نُشرت بعض الصحف رواية نجيب محفوظ **أولاد حارتنا** في أكتوبر ٩٤. إلا أن ذلك لم يُبعد شبح الرقابة: فقد ظهرت فيما بعد أزمنة مشابهة، وذلك بمصادرة كُتب لنوال السعداوي، وخليل عبد الكريم. ومن أبرز تلك الأزمنة التي أثارت ضجةً أزمة رواية **وليمة لأعشاب البحر** لحيدر حيدر، ثم ما عُرف بأزمة الروايات الثلاث. وأخيراً تأتي مع التطور مشكلة الرقابة على النشر الإلكتروني التي تعرّض بسببها شهدي سرور، للمحاكمة في ٣٠ يونيو، حُكم عليه بالسجن سنةً وبكفالة ألفي جنيه لوقف التنفيذ بتهمة «حيازة مطبوعات مخلة بالآداب» - والمقصود بتلك المطبوعات ما نُشره شهدي على الانترنت من أشعار والده التي كتبها بعد نكسة ٦٧ وتضمنت عبارات جنسية صريحة، ولم يسبق نشرها من قبل. وتذكرني حكاية الرقابة على الانترنت بظهور أجهزة الاتصال اللاسلكية - الراديو - في مصر في العشرينيات. فقد انتبه الاستعمار الإنجليزي، ومن بعده الحكومة، إلى ذلك. وصرّح وزيرُ المواصلات وقتها بالقول: «إن الأمن العام له علاقة كبيرة بعمليات استخدام الراديو». وعام ١٩٣٢ وُضعت القيودُ على محطات الراديو المستقلة.



لويس عوض: «لم يعتقلوني في حملة ١٩٨١، لكنهم فعلوا ما هو أبشع إذ اعتقلوا كتابي.»

أنا وروايتي في مكتب الرقيب

أما عن رواية **تلك الرائحة** فقد كتبها بعد خروجي في مايو ١٩٦٤ من السجن، ودفعْتُ بها إلى دار نشر «مكتب يوليو» التي سُميت فيما بعد «الثقافة الجديدة». وصدرت الرواية بالفعل للمرة الأولى في فبراير ١٩٦٦، وكتب لها مقدمةً يوسف إدريس. لكنَّ المباحث العامة صادرت الرواية مباشرةً من المطبعة قبل أن توزع في السوق. وتعيّن عليّ أن ألتقي بأحد المسؤولين في مكتب عبد القادر حاتم الذي كان وزيراً للثقافة والإرشاد القومي والسياحة في وقت واحد، وكان مسؤولاً عن الرقابة بحكم منصبه هذا. وهكذا التقيت بطلعت خالد، مساعد عبد القادر حاتم، لأستفسر عن مصير الرواية. فوجدتُ خطوطاً بقلم الرقابة الأحمر تملأ أغلب صفحات الرواية. وسألني طلعت خالد بسخرية: «لماذا رفض بطلُ روايتك أن ينام مع المومس التي أحضرها إليه صديقُه؟ هل هو عاجز جنسياً؟!»

وكانت الخطوط الحمراء تحدّد ما ينبغي حذفه: سياسياً، وجنسياً، واجتماعياً، وأخلاقياً. ووجدتني في موضع بطل قصة من قصص يفجيني كوزلوفسكي، الذي تلاشى لأنه انتهك حرمة «التفكير السليم». في تلك القصة كان شاباً من موسكو يحاول الإيقاع بفتاة جميلة تعيش في مقاطعة نائية، وكان سبيله إلى ذلك أن يقرأ لها القصائد والكتب المحظورة في الاتحاد السوفيتي. ولكن الفتاة، بحسن نية، تحكي كل ذلك لأحد كتاب التقارير السرية. وعندما يرجع الشابُ المغرّم إلى موسكو تستدعيه أجهزة الأمن وتُحظر إقامته بموسكو، المدينة التي نشأ وعاش فيها. ويُنجه الشاب إلى محطة القطارات، وهناك يتلاشى.. يختفي من على وجه الأرض. لقد انتهك «حرمة التفكير السليم» لفتاة صغيرة ينبغي ألا تُعرف سوى المسموح لها بمعرفته وفقاً لموقعها في الحياة والمجتمع.

هكذا وجدتُ أنني متهم عملياً بانتهاك حرمة ذلك «التفكير السليم». وقد أدّى قرارُ المصادرة بكتاب معروف هو أحمد حمروش إلى حذف مقال له عن الرواية بعنوان «لغة العصر» رغم أنه كان رئيس تحرير مجلة معروفة هي **روز اليوسف**. أما يحيى حقّي فقد انزعج في مقاله الأسبوعي بصحيفة **المساء** من «اللغة الصريحة الجافة في تلك الرائحة»، وأشار إلى مشاهد بعينها لم يستسغها ذوقه. أكان على الكاتب أن يتلاشى إذن؟

ماذا حدثت الرقابة؟

في تلك الرائحة اعترضت الرقابة على مشاهد جنسية، وأخرى سياسية، واعترضت عامة على رواية شكّلت صدمةً فنيةً وأخلاقيةً. كانت الرواية تُنتهك حقاً «حرمة التفكير السليم» لمجتمع كان يتحرّك من دون أن يدري

إلى أعتاب نكسة ١٩٦٧ وصَدَمَتْهَا. كانت خطوطُ الرقيب الحمراء تطال من الناحية السياسية ما يتعلّق بازدهام السجون بالمعتقلين، وتطال الجمل التي جاءت على لسان بعض المسجونين تعبيراً عن الشعور بالمرارة مثل «الجميع أولاد كلب». كما حَذَفَ الرقيبُ بعضَ التلميحات عن الرشوة في صفوف رجال الشرطة، وفي أجهزة الدولة الإدارية. وحَذَفَ أيضاً مشهداً متعلّقاً بعودة الجنود المصريين من حرب اليمن، وحَذَفَ في الفقرة التالية الأسطرَ الموضوعَ تحتها خطٌ والتي تصوّر الرقيب أنها تُعكس موقفاً سلبياً بين المصريين تجاه مشاركة الجيش في تلك الحرب:

«وعندما تركنا ميدانَ رمسيس سار بجوارنا قطارٌ في نفس الاتجاه، وكان ممتلئاً بالجنود العائدين من اليمن، وكانوا يهلّون من النوافذ ويهتفون ويلوحون بأيديهم. وعندما أصبح المترو في حذائهم ازداد حماسهم وهم يتطلّعون إلى رگابه. وتأمّلهم هؤلاء في جمود ولا مبالاة. وشيئاً فشيئاً هبط حماسُ الجنود، وكان المترو قد سبق القطار الآن. وأدرتُ رأسي إلى الخلف: كانت أيدي الجنود تتدلى من نوافذ القطار. ولمحتُ أحدهم يرمي بغطاء رأسه إلى الأرض.»

وفي إطار الحذف لأسباب سياسية وضعت الرقابة خطوطها الحمراء تحت كلّ ما يوحي بأنّه وصفٌ سلبيّ للواقع، وهو وصفٌ يناقضُ ما كانت تغلنه أجهزة الإعلام الرسمية. وضمّنَ هذا الحذف ما تحته خطٌ من أفكار الراوي في الفقرة التالية:

«وقلتُ لها إنّي أشعر أنّي عجوز، نادراً ما أبتسم أو أضحك. كلّ الناس أراهم في الشارع والمترو متجهّمين دون ابتسام. ولأني شيءٍ نفرح!»

وشمّلَ الحذفُ الآراء التي جاءت على لسان الراوي مخالفةً لتوجّهات الثورة وقتها.

وحدّدت الرقابةُ للحذف الكثيرَ من المشاهد الجنسية المتعلقة بالجنسية المثلية، والعادة السرية، والرّنا، والأوصاف الخاصة بجسم المرأة، وحذّفت ما تحته خطٌ في الفقرة التالية:

«ورأيتُ وجهَ الصبيّ قبل أن تغطّي البطانية. وكان غارقاً في النوم وقد ثنى ركبتيه، وأحاطه الرجلُ بساعده أسفل البطانية، وجعل يتحرك حتى التصق به. وراقبتُ ذراعه تحت البطانية وهي تتحرك على جسد الصبي تُنزع بنطلونه، والتصقت ساقا الرجل بظهر الصبيّ. وبجوار الصبيّ جلس الشاب الضخم الذي ضرب الرجلُ بجنون، وكان يتابع ما يجري أسفل البطانية ويرفع عينيه كلّ لحظة فتلتقيان بعيني. وهدأت الحركة أسفل البطانية بعد قليل، واهتزّ الغطاء. وقام الصبيّ جالساً وهو يمسح عينيه ليفيق من النوم، وجعل يتطلع بين ساقيه. وغفوتُ قليلاً وأنا جالس، ثم تنبّهتُ، ولم أر الشاب الضخم، ثم لمحت ساقيه تحت البطانية. كان ينام محتضناً الصبيّ. وقمتُ أتمشّي، واهتزّت البطانية، وجذبها الشاب من فوق الصبيّ والتفّ بها كلّها. ورقد الصبيّ عاري الفخذين.»

وهناك نموذج آخر من حذف فقرة كاملة تصوّر العادة السرية:

«وامتدّت يدي إلى ساقِي وجعلتُ أعْبثُ بجسمي. وأخيراً تنهّدتُ وارتميتُ على مقعدي متعباً، وأنا أحدّق في الورقة بنظرة فارغة. وبعد قليل قمتُ وعَبَرْتُ في حذرٍ فوق الآثار التي تركتها على البلاط أسفل المقعد.»

جدير بالذكر أنّ الباحثة السويدية مارينا ستاغ في كتابها حدود حرية التعبير - تجربة كتاب القصة والرواية في مصر عهدي عبد الناصر والسادات تشير إلى مسألة هامة هي أنّ الرقيب كان: «في حيرة تامة حين وجد نفسه أمام أسلوب صنع الله إبراهيم التلغرافي، المكثف، الذي يصوّر الناس من خلال أفعالهم وأقوالهم...» حتى الأسلوب، إذن، كان يَنْتَهك «حرمة الأسلوب السليم» الشائع!



«سألني طلعت خالد، مساعد وزير الثقافة، لماذا رفض البطل أن ينام مع المومس؟ هل هو عاجز؟»

منشور سري

الرقابه الداخليه..
اللي غير الخارجي
اللي جوه الداخليه!
شدت في بيان صغير،
وبصرامة:
«مادام نويتى ع الديوان (ع البركة) يلا
والزيمي الاتي والآخر:
إوعي تنسى إن إنت سبت في حرف واحد.
ممنوع قصايد الحب والمسخره
خلى بالك: كل كلمة حثاسبي عليها
فالديوان لازم يكون شهادة أمر بالمعروف
أو نهى عن المنكر.
إنت عورة.. فاهمة طبعاً..
ما تكونيش نفسك والآح يبقى ديوانك فضيحة وشيء يعر..
والكتابة تبقى شرعي
وإسود غطيس
لا تشفق
ولا توصفك
ولا تجسم
ولا تكسم.
انتهى.
للخلف دُر!»
❖ ❖
دُرْتُ:
وأنا بدور
قررت أطلع عورتى في السر!

وفاء المصري

الرقابة في المجلات ودور النشر أيضاً

والغريب أن مجلة شعر عندما قامت بنشر تلك الرائحة قامت بدورها بحذف أغلب ما سبق للرقابة المصرية أن حذفته! وعام ١٩٧٠ دفعت بالرواية مرة أخرى إلى «دار الثقافة الجديدة»، وكان القائم على أمورها حينذاك حليم طوسون، فتولّى من نفسه حذف كل ما تخيل أنه قد يكون موضع اعتراض أو يتسبب في مصادرة الرواية من جديد. واقتضى الأمر عشرين عاماً كاملة لتصدر تلك الرائحة في طبعة كاملة عن دار «شهدي» في القاهرة عام ١٩٨٦، بينما كانت طبعتها الأولى عام ١٩٦٦!
... وتبقى الرقابة هي الرقابة، سواء تعرض لها الكاتب شخصياً أم تارجحت ظلالها فوق رقاب زملائه من الكتاب والأدباء الآخرين.

صنع الله إبراهيم

أحد أبرز الروائيين المصريين. من رواياته: تلك الرائحة، ونجمة أغسطس، واللجنة، وذات، وشرف. تعرضت الأولى للمصادرة والحذف